الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 5201 | الجمعة | 17 ذي الحجة 1446 هـ | 13 يونيو 2025 م | السنة الثامنة عشرة

المؤتمران يعدان فرصة لتبادل الخبرات وتبني أحدث التقنيات

وزارة النفط تنظم مؤتمرين إقليميين لدفع التحول الرقمي وتعزيز السلامة في سبتمبر المقبل

نمر الصباح : ملتزمون ببناء قطاع نفطي يتمتع بالكفاءة ويواكب التطورات التكنولوجية العالمية

تنظيم فعاليات إستراتيجية تفتح آفاقا أوسع للحوار والتعاون الإقليمي لترسيخ مكانة الكويت كمركز إقليمي للطاقة الحديثة

رفع كفاءة العمليات وتعزيز جاهزية القطاع النفطي لمواجهة متغيرات الأسواق العالمية

المؤتمران يعكسان توجه الدولة نحو تطوير قطاع النفط والغاز من خلال تسريع وتيرة الابتكار الرقمي

محمد العبد الجليل : تبني أنظمة ذكية تعتمد على البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لتقليل المخاطر

الشيخ نمر الصباح

وزارة النفط

محمد العبدالجليل

منصة إستراتيجية رفيعة المستوى تجمع أكثر من 500 مشارك من كبار صناع القرار في القطاع النفطي

مشاركة أكثر من 40 متحدثا وخبيرا محليا وعالميا ونحو 50 شركة رائدة في تقديم الحلول التكنولوجية الحديثة

أعلنت وزارة النفط أمس الخميس عزمها تنظيم النسخة الثانية من مؤتمر التحول الرقمي في قطاع النفط والغاز بالكويت يومي 8 و9 سبتمبر المقبل يعقبة مباشرة المؤتمر الافتتاحي لسلامة العمليات وسلامة الأصول يومي 10 و11 من الشهر ذاته بمشاركة شركة نفط الكويت والشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبك).

وقالت (النفط) في بيان ل(كونا) إن المؤتمرين يعكسان توجه الدولة نحو تطوير قطاع النفط والغاز من خلال تسريع وتيرة الابتكار الرقمي وتعزيز معايير السلامة وذلك ضمن رؤية استراتيجية شاملة لبناء قطاع نفطي ذكي وآمن ومستدام.

وأشارت إلى أن المؤتمرين يقامان تحت رعاية وزير النفط طارق الرومي وبحضور وكيل الوزارة الشيخ الدكتور نمر فهد المالك الصباح ويشكلان منصة استراتيجية رفيعة المستوى تجمع أكثر من 500 مشارك من كبار صناع القرار في القطاع النفطي.

ونوهت بمشاركة أكثر من 40 متحدثا وخبيرا محليا وعالميا ونحو 50 شركة رائدة في تقديم الحلول التكنولوجية الحديثة بهدف رسم ملامح مستقبل قطاع الطاقة في الكويت من خلال تبني أحدث الابتكارات الرقمية وأعلى معايير السلامة التشغيلية وبناء بنية تحتية قوية وموثوقة تدعم استدامة القطاع.

ونقل البيان عن الشيخ الدكتور نمر الصباح قوله إن التحول الرقمي وسلامة الأصول وإدارة السلامة التشغيلية ركائز أساسية لتعزيز متانة البنية التحتية لقطاع النفط والغاز بما يسهم في دعم أهداف التنمية الوطنية طويلة المدى.

وأكد التزام الوزارة ببناء قطاع نفطي يتمتع بالكفاءة والموثوقية ويواكب التطورات التكنولوجية العالمية ويعتمد على أعلى معايير النزاهة والسلامة.

وأضاف "نواصل العمل على مواءمة السياسات الوطنية للطاقة مع رؤية (كويت 2035) من خلال تنظيم فعاليات استراتيجية تفتح آفاقا أوسع للحوار والتعاون الإقليمي وتدفع نحو الابتكار وتسريع التحول الرقمي مما يرسخ مكانة الكويت كمركز إقليمي للطاقة الحديثة".

وذكر أن الوزارة تسعى من خلال هذه المؤتمرات إلى تحويل التحديات التقنية والتشغيلية في قطاع النفط والغاز إلى فرص حقيقية للابتكار والتطوير مبينا أن بناء شراكات فاعلة مع رواد التكنولوجيا العالمية يمثل ركيزة أساسية في استراتيجية الوزارة لرفع كفاءة العمليات وتعزيز جاهزية القطاع النفطي لمواجهة متغيرات الأسواق العالمية.

وبين أن هذه المبادرات تأتي في إطار جهود الوزارة لترسيخ بيئة أعمال قائمة على التميز المؤسسي والحوكمة بما يواكب تطلعات الدولة نحو اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والتكنولوجيا.

من جانبه أكد نائب الرئيس التنفيذي للتخطيط والابتكار في شركة نفط الكويت محمد العبدالجليل وفق البيان أن الشركة تولي أهمية خاصة لتسريع وتيرة التحول الرقمي في عملياتها التشغيلية من خلال تبني أنظمة ذكية تعتمد على البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي بهدف رفع الكفاءة وتقليل المخاطر وتحقيق أعلى مستويات السلامة.

وقال إن الشركة تنفذ حاليا مجموعة من المشاريع الرائدة في مجالات الأتمتة والتحليلات التنبؤية وإدارة الأصول الرقمية بما يسهم في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع النفطي الكويتي.

وأضاف أن المؤتمرين يعدان فرصة نوعية لتبادل الخبرات وتبني أحدث التقنيات التي من شأنها الإسهام في رسم مستقبل مستدام لقطاع النفط في الكويت مشددا على أهمية مواكبة التوجهات العالمية في مجالات التحول الرقمي والسلامة التشغيلية.

وذكر أن مشاركة نخبة من الخبراء الدوليين والمزودين العالميين للحلول التكنولوجية تعزز من القيمة المضافة للمؤتمر وتوفر منصة استراتيجية لصياغة رؤى متقدمة تسهم في تطوير البنية التحتية الرقمية ورفع كفاءة العمليات في مختلف مراحل سلسلة القيمة النفطية.

كما نقل البيان عن المدير التنفيذي لشركة (هواوي - الكويت) جيف زو تأكيده على التزام الشركة بدعم الأجندة الرقمية لدولة الكويت.

وقال زو "بصفتنا إحدى أبرز الشركات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فاننا نحرص على تمكين قطاع النفط والغاز من خلال توفير بنية تحتية ذكية وآمنة".

وأضاف أن (هواوي - الكويت) تعمل على تقديم حلول متقدمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية بهدف تسريع التحول الرقمي في دولة الكويت

98 % نسبة تسجيل "المستفيد الفعلي" وتغريم أكثر من 3 آلاف شركة

«التجارة» : تعزيز مبدأ الشفافية والامتثال للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

وزارة التجارة والصناعة

عبد الله الحرز: عدد شركات الأشخاص السارية بلغ 114339 شركة سجل منها 111838 بنسبة تسجيل بلغت 97.8 %

35066 عدد المؤسسات الفردية السارية سجل منها 34701 بنسبة تسجيل بلغت 98.9 %

3007 كيانات تجارية لم تفصح عن المستفيد الفعلي خلال الفترة المحددة وتم تطبيق الغرامات المالية عليها

أعلنت وزارة التجارة والصناعة أمس الخميس أن نسبة تسجيل (المستفيد الفعلي) من قبل الكيانات التجارية في البلاد بلغت 98 في المئة وذلك بعد انتهاء المهلة التي حددتها الوزارة يوم أمس ما يعكس استجابة واسعة للمتطلبات التنظيمية المتعلقة بالشفافية ومكافحة غسل الأموال.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة عبدالله الحرز لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) إن اجمالي الغرامات المالية التي سيتم تطبيقها على 3007 كيانات تجارية التي لم تفصح عن المستفيد الفعلي خلال المهلة المحددة تقدر ب 3 ملايين دينار كويتي (نحو 9ر8 مليون دولار أمريكي).

وأضاف الحرز أن الغرامات تبدأ من 1000 دينار كويتي وتصل تدريجيا إلى 10000 دينار كويتي في حال الاستمرار بعدم التسجيل مبينا أن عدد الشركات والمؤسسات التي قامت بتسجيل (مستفيد فعلي) خلال الفترة المحددة 148108 من أصل 151115 كيانا تجاريا ساريا.

وأفاد بأن عدد شركات الأشخاص السارية بلغ 114339 شركة سجل منها 111838 شركة بنسبة تسجيل بلغت 8ر97 في المئة لافتا إلى أن عدد المؤسسات الفردية السارية بلغ 35066 مؤسسة سجل منها 34701 بنسبة تسجيل بلغت 9ر98 في المئة.

وأوضح أن عدد الشركات المساهمة السارية بلغ 1710 شركات سجل منها 1569 شركة بنسبة تسجيل بلغت 7ر91 في المئة.

وأكد أن 3007 كيانات تجارية لم يفصح عن المستفيد الفعلي خلال الفترة المحددة وتم تطبيق الغرامات المالية عليها وفقا للتشريعات المعمول بها مشددا على أهمية الاستمرار في الالتزام بالضوابط والتعليمات لضمان الشفافية وتعزيز بيئة الأعمال بما يتماشى مع المعايير الدولية.

وكانت وزارة التجارة والصناعة أعلنت بداية يونيو الحالي منح المؤسسات والشركات مهلة أخيرة مدتها 10 أيام فقط للافصاح عن هوية المستفيد الفعلي (الشخص الذي يمارس سيطرة فعلية ونهائية على الشركة) وذلك تجنبا لأي إجراءات قانونية أو جزاءات قد تترتب على عدم الامتثال.

وذكرت أن هذه الخطوة تأتي في إطار تعزيز مبدأ الشفافية والامتثال للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مؤكدة أن "الالتزام بالإفصاح يعكس مدى جدية الشركات في تنظيم بياناتها وتعزيز مصداقيتها".

بحسب إدارة البحوث الاقتصادية التابعة له

«المركزي»: 38.3 مليار دينار ودائع القطاع الخاص في البنوك المحلية وبالعملات الأجنبية 1.9مليار

بنك الكويت المركزي

أعلن بنك الكويت المركزي أمس الخميس عن ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) بنسبة 0ر8 في المئة ليصل إلى 41ر9 مليار دينار كويتي (نحو 138 مليار دولار أمريكي) في ابريل الماضي على أساس شهري.

وقالت إدارة البحوث الاقتصادية التابعة للبنك في جداول إحصائية لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) إن ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار ارتفعت في أبريل الماضي واحد في المئة لتصل إلى 38ر3 مليار دينار (نحو 126 مليار دولار).

وأضافت أن ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية ارتفعت 5ر3 في المئة لتبلغ 1ر9 مليار دينار (نحو 6ر2 مليارات دولار) فيما انخفض إجمالي أرصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار ممثلا بسندات (المركزي) بنسبة 2ر9 في المئة الى 1ر3 مليار دينار (نحو 4ر3 مليار دولار).

وأوضحت أن إجمالي موجودات البنوك المحلية ارتفع بنسبة 2ر7 في المئة في أبريل الماضي إلى 96 مليار دينار (نحو 316 مليار دولار) فيما انخفض صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بنسبة 1ر3 في المئة إلى 15ر3 مليار دينار (نحو 50ر4 مليار دولار).وذكرت أن الودائع لأجل لدى (المركزي) استقرت في ابريل الماضي عند 750 مليون دينار (نحو 2ر5 مليار دولار) في حين ارتفعت التسهيلات الائتمانية النقدية (القروض) بنسبة 0ر5 في المئة إلى 58 مليار دينار (نحو 91ر4 مليار دولار) مبينة أن تمويل الواردات الكويتية انخفض 18ر6 في المئة إلى 716 مليون دينار (نحو 2ر3 مليار دولار) بينما انخفض متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار بنسبة 0ر4 في المئة إلى 307 فلوس.ويقصد بعرض النقد في معناه الضيق حجم العمليات الجارية ويشمل العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها الأشخاص في تعاملاتهم اليومية والنقود المودعة في البنوك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب فيما يشمل عرض النقد بمفهومه الواسع إضافة إلى النقود الجارية حسابات ودائع لأجل وحسابات التوفير.